https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3420

طبيعة الاقتصاد الريعي وتداعياته على التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا

أ. عادل إدريس فتح الله محمد
أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا/ كلية الآداب/ جامعة طبرق– ليبيا
alkthane.adel@gmail.com

تاريخ الوصول 2025/06/09 تاريخ القبول 2025/06/28 تاريخ النشر 2025/07/01

الملخص:

سعت هذه الدراسة إلى البحث في آثار الريع الاقتصادي (النفط) على القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد اللّيبي، والمتمثلة في تضخم حجم العاملين اقتصادياً في قطاع الخدمات، وتراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الإجمالي المحلي المتجسد أهمها في الزراعة والصناعة، وفي سبيل ذلك اعتمدت الدراسة في جمع المعلومات والبيانات التي تخدم غاية البحث على المراجع والدراسات، التي تناولت الموضوع ذاته، ومن عِدة أوجه، وكذلك بعض الإحصاءات والتقارير الرسميّة الصادرة من جهات رسمية، واتخذت الدراسة كل من المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، والمقارن أيضًا، وسائط لتتبع ووصف وتفسير ومقارنة تلك البيانات والمعلومات، لتحقيق أهداف البحث، واتضح من كل ذلك أن الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد المعتمد مباشرة على بيع المنتجات الطبيعية، وليس الإنتاج، منها الاقتصاد المستند إلى خام النفط، وأن من أبرز صفاته هي عدم الاستقرار، استجابة لتقلبات أسعاره في السوق العالمي، والأزمات السياسيَّة التي تواجهها الدولة المصدّرة له، وكان أثر عائدات النفط في البلاد بيّنا في اضمحلال قوة العمل في القطاع الإنتاجي، وانتعاشها في قطاع الخدمات، حيث سجل معدل النمو في القوى العاملة بالقطاعات الإنتاجية معدلاً سالباً قدره 14–%، في فترة السبعينيات، بينما سجل المعدل ذاته في الخدمات نموًّا قدره 35% في الفترة نفسها، في حين ظهر إن مُساهمة الريع النفطي يشكّل في أغلب السنوات منذ اكتشافه نسبة تفوق 50% من إجمالي الناتج المحلي، وانعكس ذلك على إجمالي الناتج المحلي في القطاعات غير النفطيّة، حيث سجّل أدنى مستوى له عام 2008م بمقدار 21.8% من اجمالي الناتج المحلي في البلاد.

الكلمات الدالة: الاقتصاد الريعي، التركيب الاقتصادي، الناتج المحلي، القطاعات الاقتصادية.

© Journal of Libya for Geographical Studies, Sirte University 2025

Vol. 5, Issue.2, July 2025 *Journal of Libya for Geographical Studies*
Online ISSN : 2789-4843 print ISSN : 3080-0463
المجلد 5 العدد 2 / يوليو 2025م **مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية**

The nature of the rentier economy and its implications for the economic structure of the population in Libya

Adel Idris Mohammed
Assistant Professor, Department of Geography
Faculty of Arts, University of Tobruk -Libya.
alkthane.adel@gmail.com

Abstract:

This study aimed to analyze the effects of economic rent, specifically in the oil sector, on the productive sectors of the Libyan economy. It examined the impact of an inflated labor force in the services sector, alongside the decline in the contribution of productive sectors—particularly agriculture and industry to the gross domestic product (GDP).To achieve the research objectives, the study relied on reviewing academic sources and previous studies that addressed the subject from multiple perspectives, in addition to analyzing official statistics and reports issued by relevant authorities. The research methodology incorporated historical, descriptive analytical, and comparative approaches to collect, interpret, and compare pertinent data and information. The study concluded that a rentier economy leads to economic instability, as it is directly influenced by fluctuations in global oil prices and the political crises faced by oil exporting countries. Oil revenues have had a clear impact on Libya's labor structure, with a significant contraction in the productive sector and notable growth in the services sector. During the 1970s, the growth rate of the workforce in productive sectors recorded a negative rate of 14%, whereas the services sector experienced a 35% increase in the same period. Furthermore, the findings indicated that oil rent has accounted for more than 50% of the GDP in most years since its discovery, adversely affecting non-oil sectors. In 2008, these sectors recorded their lowest contribution to the national GDP, amounting to only 21.8% of the country's total output If you need any refinements or further improvements, I'm happy to assist!

***Keywords*:** Rentier Economy, Economic Structure, Gross Domestic Product, Economic Sectors

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3420

مقدمة:

اعتمد الاقتصاد العالمي بصفة عامة على النفط كمصدر رئيس للطاقة، وليبيا بخاصة منذ استقلالها واكتشاف الشركات الأجنبية للنفط فيها، وأضحى خام النفط منذ النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي مصدرًا للطاقة والدخل الوحيد في البلاد، وأسهمت في ذلك ظروف اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة صعبة مرت بها البلاد قبل وبعد التحرر من التبعية الاستعمارية، حيث أصبح اكتشاف النفط في تلك الفترة هو طوق النجاة الاقتصادي –إن صح التعبير للدولة الليبية– من البؤس والعوز والحرمان، خاصة بعد اضطراد أسعاره في فترة السبعينات، فكان النفط بذلك هو عصب الاقتصاد الوحيد الذي عوّل عليه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وحتى الفترة الراهنة.

لأنّ ليبيا مازالت تعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل، وعلى الرّغم من محاولات الجهات المعنية الخجولة، في إيجاد بدائل للدخل القومي، إلا أنّ كل تلك المحاولات كانت خاتمتها الفشل، وكان لاعتماد حياة الليبيين على النفط أثر في نمط الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية خاصّةً، والتي نعني بها تراجع مساهمة القطاع الإنتاجي المتمثل أهمها في الصناعات التحويلية والزراعية بالناتج المحلي، وتبعيات ذلك على الهيكل والتركيب الاقتصادي للقوى العاملة في البلاد، وصار الاقتصاد الليبي بذلك اقتصادًا (أبويًّا) غير مستقر صفته الاستهلاك، جراء التغيرات في أسعار النفط والأزمات السياسية المتتالية.

مشكلة الدراسة:

تبوأت ليبيا باكتشاف النفط مكانةً وأهمية إقليمية ودولية بين الأمم، بنمو معدل اقتصادها بصفة عامة وتحسن مستوى معيشة السكان بشكل خاص، وبالرغم من هذه الهِبةِ الاقتصادية التي أسهمت بشكل فعال في انتعاش التنمية بمستوياتها الثلاثة في البلاد، إلا أن عصب البلاد الاقتصادي أمسى نفطياً بامتياز، وقد كان لذلك الأثر الواضح على تضخم العمالة في قطاع الخدمات وتراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي، المتمثل أهمها في الزراعة والصناعة، لذلك سعت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الاقتصاد الريعي على اقتصاد البلاد من ناحية طبيعة النشاط الاقتصادي الوطني، ومدى تباين القوى العاملة في أقسام الأنشطة الاقتصادية في البلاد، وذلك يتطلب منا البحث للإجابة على التساؤلات الآتية :

– ما الاقتصاد الريعي وما طبيعته في ليبيا؟

– ما الاتجاه العام لنمو القوة العاملة في القطاعات الإنتاجية الاقتصادية في ليبيا؟

– ما مدى الاختلاف في الوزن النّسبي لتوزيع القوى العاملة بين القطاعات الإنتاجية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى؟

أهداف الدراسة:

– التعرف على ماهية الاقتصاد الريعي وطبيعته في ليبيا.

– الكشف عن الاتجاه العام لمعدلات نمو القوى العاملة حسب أقسام الأنشطة الاقتصادية في البلاد.

– التعرف على أثر الاقتصاد الريعي في ليبيا على نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الإنتاجي المحلي.

– معرفة الصورة الحقيقية لتوزيع القوى العاملة للناشطين اقتصادياً في ليبيا.

أهمية الدراسة:

– تسليط الضوء على ما نعتبره أهم معضلة اقتصادية في البلاد، وهي اعتماد الدولة الكلي على اقتصاد النفط، الذي القى بظلاله على القطاعات الاقتصادية في البلاد، وأصبح اقتصاد الوطن غير مستقر، رهين ظروف اقتصادية وسياسية من خارج نطاق حدود الوطن.

– ندرة البحوث والدراسات التي تناولت الاقتصاد الريعي برؤية جغرافية – حسب علم الباحث– وتداعياته على القطاعات الإنتاجية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي وتباين توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسة.

طريقة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على بيانات ومعلومات جُمعت من المراجع والدراسات التي ناقشت الموضوع ذاته من عدة نوافذ بحثية، إضافة إلى التعدادات السّكانية والإحصاءات الرسمية، ومن ثم قراءة وتأويل كل تلك البيانات التي تم تجميعها من تلك المصادر، بالاستناد إلى المنهج التاريخي والمقارن إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي.

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3420

طبيعة الاقتصاد الريعي:

تستخدم كلمة ريع في اللغة العربية للدلالة على النماء والزيادة، إلا أنها استخدمت كمرادف لكلمة (Royalty) التي تعني الإتاوة بالمفهوم الاقتصادي عند (ديفد ريكاردو) (عبدالله، 2017، ص598) يُعرّف الاقتصاد الريعي بأنه ذلك الاقتصاد المعتمد مباشرةً على بيع المنتجات الطبيعية، وليس الإنتاج، وبذلك يُسمَّى هذا النوع بالاقتصاد الوطني كون الجـزء الأكبر من الإيرادات تأتي من تصـدير الموارد الطبيعية التي أهمها النفط، (Gyene, 2016, P172) ويُنعت هذا الاقتصاد بالرخو، إذ يعتمد على التبادل التجاري مخلفًا مجتمعًا استهلاكيًّا مُستندًا إلى الاستيراد في تلبيةِ الحاجيات، وهو اقتصاد لا يُولي الصناعة التحويلية ولا الزراعة أيّة أهمية أو اهتمام، والسواد الأعظم من دول العالم العربي تُعدّ نموذجاً لهذا الاقتصاد (ياسر، 2013، ص4) ثمة العديد من النظريات في أدبيات التنمية الاقتصادية تعتقد بان العلاقة سببية بين هيكل الاقتصاد الريعي وطبيعة النظام السياسي المطلق الشامل في الدولة، وظهر بذلك في سبعينيات القرن الماضي ما يعرف بالدولة الريعية، لشرح وتفسير الطبيعية الاقتصادية والسياسية للدولة المتفردة بسلطة مستبدة وغنية بالموارد، والتي تتمتع فيها فئة صغيرة بإمكانية الوصول، وتكوين ثروة طائلة بينما يوزع باقي الريع على المجتمع، حيث يقتصر دور الحكومة الريعية في توزيع العائدات المتراكمة على الشعب في صورة مرافق وخدمات اجتماعية ووظائف حكومية مقابل نأيهم عن الاطماع في السلطة، (Kaya, et al, 2019, p2) فكل محاولات تفسير وتحليل طبيعة الوجه الحضاري للصورة المدنية التي خلفتها عوائد الريع وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والسياسة لتلك البلدان التي يسودها ذلك الاقتصاد هي خارج إطار مفاهيم النظرية الماركسية والرأسمالية، لذلك سُمي ذلك النظام الاقتصادي في أدبيات الاقتصاد برأسمالية الدولة (الاسرة الحاكمة) التي تسيطر وتُسير في كل شؤون الدولة الداخلية والخارجية، لذلك لا تُصنف تلك الدول حسب التصنيف العالمي للنمو الاقتصادي من الدول المتقدمة (شهاب، ب-ت، ص4).

ملامح الاقتصاد الريعي في ليبيا:

يُمثِّلُ النُّمو الاقتصادي منذ القدم هاجسًا وهدفًا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف خلفياتها الثقافيَّة والأيدلوجيَّة إلى تَحقيقِهِ، والبحث عن الوسائط والطرائق والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع على حدٍّ سَواء، ويُعدُّ النَّاتج الإجمالي

المحلِّي هو أحدُ أهم مقاييس المعدَّلات الاقتصاديَّة في الدّول(ضو، 2018، ص32) التي تُحدّد مدى مستوى التَّنمية البشرية فيها.

يُشير(**سفيان العيسة**) إلى أن اقتصاديات المنطقة العربية قُسمت إلى نوعين أساسيين، يخضعان لِهيمنة نظام الدولة، الأول شبه الريعي، وهو ذاك الاقتصاد الذي لا يعتمد على مورد واحد، بيد أنهُ ضعيف الإنتاجية، في حين يتجسّد النوع الثاني في موضوعِ هذه الدِّراسة والمتمثِّل في الاقتصاد الريعي، والذي ينطبق على بعض الدُّول العربيّة التي تعْتمد اقتصاداتها على ريع النفط بصفة رئيسة، كدول مجلس التَّعاون الخليجي وليبيا خاصة، التي يَتولّد معظم إجمالي الإنتاج المحلِّي فِيها من مورد طبيعي واحد، دون الاستناد إلى إنتاجيَّة الاقتصاد، ويكون الإنتاج في مثل هذه الدول مُسند إلى فئة قليلة من السكان، والباقي هو المنفِق والمستهلك لريع ذاك الانتاج، حيث يعتمد إنفاق الدولة في هذا النمط من الاقتصاديات على الريع الخارجي[1] المعتمد على استخراج الخامات دون عمليات انتاج في غياب تنوع الاقتصاد فيها، وذلك ما يجعلها عرضة للتقلب السَّريع، يتبعه حالة عدم استقرار توصف بالتذبذب في النمو الاقتصادي بالانكماش حيناً والانتعاش حينًا آخر(العيسة، 2007، ص6).

إنَّ النفط في ليبيا لا تقتصر أهميته على التنمية المحلية فحسب، بل يعد من أهم موارد الطاقة أيضًا للاقتصاد العالمي عمومًا والاتحاد الأوروبي خصوصًا نتيجة قرب موانئ التصدير الليبية من السواحل الجنوبية لقارة أوروبا، وتنبع أهمية النفط في الاقتصاد الليبي من دوره كمصدر رئيس للإيرادات الحكومية، حيث يسهم بنسبة 91% من إجمالي الإيرادات ويسهم بطبيعة الحال بالنسبة ذاتها تقريباً من الصادرات بأكثر من 90% من إجمالي الصادرات البلاد، لذلك فإن الحصة الكبيرة من الدخل القومي مستمدة من إنتاج النفط (Ali & Harvie, 2013, p274).

وعلى الرغم من تحفيز ودعم النمو الاقتصادي في ليبيا، منذ أواخر عقد الثمانينيات لغرض تعظيم معدلات النمو الاقتصادي، من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية تمثلت في التحول الكبير باتجاه المزيد من الانفتاح

(1) يوصف اقتصاد الدول المعتمدة على تصدير مواد خام كالنفط والغاز بالاقتصاد الخارجي لعدم اعتمادها على الإنتاج والابتكار، واعتماد اقتصاد تلك الدول اعتماداً كلياً على الأسواق الخارجية وعلى دخل يأتي من خارج الدولة، وكذلك تأثر ذلك الدخل بعوامل خارجية ترتبط بانخفاض الأسعار والأزمات السياسية.

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3420

التجاري وتعزيز دور القطاع الخاص وتشجيعهُ على المشاركة في الإنتاج المحلي، إلا أنه ومع بداية التسعينيات بدلاً من أن تسجل معدلات النمو ارتفاعاً ملموسًا، اتجهت نحو التراجع وانخفضت إلى نحو 2.4% في المتوسط في بداية الفترة وإلى نحو 1.03% في نهايتها، في المقابل تحسن أداء الاقتصاد الليبي نسبيًّا خلال الفترة 2000-2010م، حيث بلغ معدل النمو المسجل خلالها نحو 6.92% لتعاود الانخفاض مرة أخرى في عام 2011م، مسجلة معدل نمو سالب بنحو 61.0%، ليتعافى في عام 2012م مسجلاً معدل نمو قدره 98.2%، ليعود للانخفاض من جديد عامي 2013 و 2014م معدل نمو سالب بلغ نحو 30.8% و 47.7% على التوالي، وبهذا يمكن القول إن واقع معدل النمو الاقتصادي في ليبيا لم يطرأ عليه تحسن ملموس، ومازال يعاني من التأرجح والتذبذب ارتفاعًا وانخفاضًا، رغم تمتع البلاد بموارد طبيعية متنوعة، إلا أنّ حجم ونوعية استغلال هذه الموارد مازال ضعيفا وأقل من المستوى الذي يمكن أن يولّد دخلا يقود إلى استمرار النمو الاقتصادي واستقراره، (ساسي، 2018، ص2) كما أن التقلبات الحادة التي يشهدها الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، يرجع مصدرها أساسًا إلى التغيرات في قيمة ناتج الصادرات النفطية، وهذا يعكس الوزن النسبي الكبير لحجم هذه الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي يشهد فيه إنتاج الأنشطة غير النفطية أفضلية نسبية من حيث الاستقرار (بلق، 2019، ص6).

ونعتقد بأن الاعتماد الكلي للاقتصاد الليبي على النفط له بعد تاريخي يعود إلى ما قبل ستينيات القرن الماضي في البلاد، حيث كان الاقتصاد السائد زراعياً وكان نمط الحياة ريفياً بامتياز، إذ لم تتعد نسبة سكان الحضر في تلك الفترة 15% من جملة السكان البلاد، حيث الحرف السائدة في نمط حياة سكان الريف هي الزراعة وتربية الحيوان، وكان السكان يركنون على ذلك في الاكتفاء الذاتي، إلا أنهُ بعد اكتشاف النفط واعتماد الدولة على عوائِده، ازدادت أهمية الأنشطة الخدمية، ووجد السكان في القطاعات الخدمية السّبيل الأيسر في تحقيق حاجاتهم الاقتصادية، ومع توفر السكن وما تبعهُ من خدمات ومرافق اجتماعية في المدن، التي عادةً ما تتميّز بها المراكز الحضرية عن المراكز العمرانية الريفية، أصبحت تلك المدن غاية السكان وهدف للاستقرار والحياة فيها، فارتفعت معدلات الهجرة من الأرياف إلى المدن، وتصاعدت بذلك معدلات التحضر التي كانت من أبرز سمات نمط الحياة في ليبيا بظهور النفط، والتي تجاوزت فيها نسبة التحضر أكثر من 90% من إجمالي سكان البلاد،

أي بمعنى أن 10% فقط من السكان في ليبيا يقيمون في المناطق الريفية .

جدول (1) الناتج المحلي النفطي وغير النفطي بالملايين في ليبيا خلال الفترة من 1963 حتى 2024م.

السنة	الناتج المحلي النفطي		الناتج المحلي غير النفطي		إجمالي الناتج المحلي
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
1963	99.6	42.3	135.7	57.7	235.3
1966	356.1	56.1	278.8	43.9	634.9
1969	754.7	61.7	468.3	38.3	1223
1972	920.6	52.5	831.4	47.5	1752
1975	1961.1	53.3	1713.2	46.7	3674.3
1978	2808.7	51.1	2687.4	48.9	5496.1
1981	4403.3	50	4395.5	50	8798.8
1984	3209.8	41.1	4594.9	58.9	7804.7
1987	1875.4	31.2	4136.2	68.8	6011.6
1990	3243.8	39.3	5003.1	60.7	8246.9
1993	2460.1	26.9	6677.6	73.1	9137.7
1996	3960.3	32.1	8367	76.9	12327.3
1999	3995.9	28.3	1007.3	71.7	14075.2
2002	15209.8	50.1	15120.7	49.9	30330.5
2005	46205.7	69.7	20412.9	30.3	66618.6
2008	27157.5	52.5	24530.4	47.5	51687.9
2011	6543.3	32.5	13600.0	67.5	20143.3
2014	20992.3	68	9878.8	32	30871
2017	31384	68	14769	32	46153
2022	105.5	78.5	28,9	21.5	134.4
2024	76.7	62	46.8	38	123.5

المصدر:

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، ص14.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد متنوعة.
- بيان مصرف ليبي المركزي عن الإيراد والإنفاق لعامي 2022م و 2024م، ص 1، 1.

https://cbl.gov.ly/revenue_and_expendit/

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3420

شكل (1) نسبة الانتاج النفطي وغير النفطي إلى مجموع الناتج المحلي في ليبيا خلال في عدة سنوات بين (1963م – 2017م).

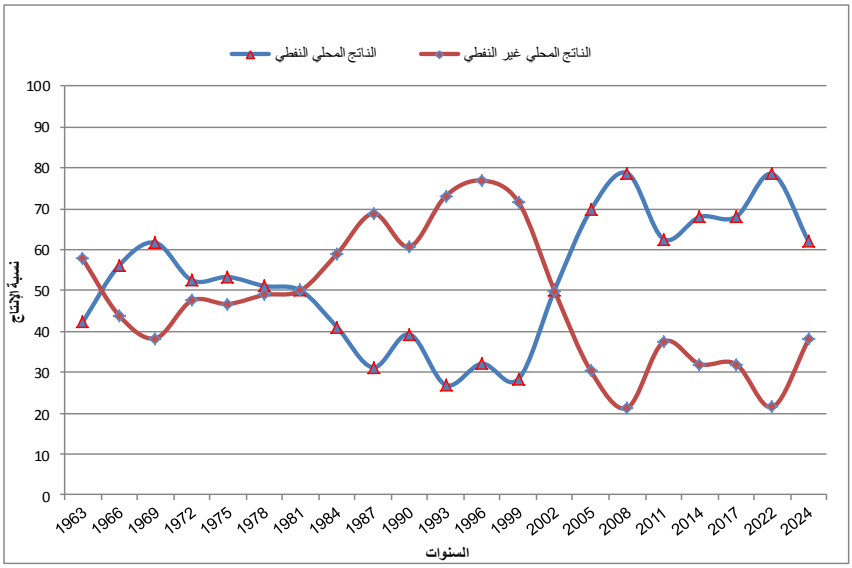

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)

كان لكل ذلك تداعياته على الهيكل الاقتصادي في ليبيا، حيث تدهور النشاط الزراعي والصناعي جراء عزوف السكان عن هذه النشاطات من ناحية، وتخلّف التقنيات فيها وإساءة إدارتها وتنميتها من قبل جهات الاختصاص من ناحية أخرى، وتفاقم الوضع أكثر بعد أن ارتفعت تيارات الهجرة من الريف إلى المدن بشكل مضطرد، ما أدى ذلك إلى اضمحلال الناتج المحلي في قطاعي الزراعة والصناعة في البلاد وبات اعتماد البلاد الكلي على ايرادات النفط.

وكما سبق الذكر آنفًا فإن صفة عدم استقرار الاقتصاد ترتبط بالاقتصاد الريعي بفعل تقلبات الأسعار في السوق العالمي، وأزمات الدولة السياسية مع الدول العظمى خاصة، ويظهر ذلك في طبيعة الاقتصاد الليبي كما توضحه البيانات في الجدول مبين رقم (1)، والممثلةُ بياناته كارتوغرافيا في الشكل رقم (1)، ويظهر من ذلك أن مساهمة الريع النفطي يشكل في أغلب السنوات نسبة تفوق 50% من إجمالي الناتج المحلي، بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة النفط من إجمالي النَّاتج المحلي خلال فترة عقدي الثمانينيات والتسعينيات، فقد سَجَّلت أقل نسبة لمساهمة النفط من إجمالي الناتج المحلي في عام 1993م حيث بلغت

26.9% من إجمالي الإنتاج المحلي في البلاد، والتي قابلت ارتفاع ملحوظ في نسبة مساهمة القطاعات التقليدية في إجمالي الناتج المحلي حيث بلغ 73.1%، وذلك لا يعني أنه ثمة انتعاش في الإيرادات غير النَّفطية، بل مرد ذلك انخفاض نسبة مساهمة الإيراد النفطي في الناتج المحلي، جراء تدني أسعار النفط في بِداية عقد التسعينيات من ناحية، وتبعات الأزمة السياسية الليبية في قضية لوكربي في نهاية العقد ذاته من ناحية أخرى، لتعود انتعاشة إيرادات النفط الليبي ومساهمتها في الناتج الاجمالي المحلي بعد عام 2002م، وذلك يعزى بشكل رئيس إلى رفع عقوبات الأمم المتحدة وحظر الولايات المتحدة الأمريكية فسمح ذلك بعودة الشركات النفطية الكبرى لتكثيف جهود التنقيب عن النفـط والغاز في ليبيا (Ali & Harvie, 2013, p275)، وبشكل عام وكما هو مبين وفق بيانات الجدول ذاته فإن معدلات النمو للناتج الإجمالي المحلي النفطي كانت شبه مستقرة حتى نهاية السبعينيات مقارنة بمعدلات نمو متذبذبة خلال الثمانينيات ومنخفضة عموماً خلال التسعينيات، ومع بداية الألفية الثالثة شهدت معدلات الإنتاج النفطي انتعاشاً واضحاً.

جدول (2) المتوسط العام والانحراف المعياري لنسبة مساهمة القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي بليبيا خلال الفترة 1983م–2024م.

الفترة	الناتج المحلي النفطي				الناتج المحلي غير النفطي			
	المتوسط	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
1963-1987م	52.8	6.3	61.7	42.3	47.1	6.3	57.7	38.3
1981-1999م	35.5	8.2	50	26.9	65.7	9.5	76.7	50
2002-2024م	67.2	9.2	78.7	50.1	32.8	9.3	49.9	21.3
1963-2024م	52.5	15.7	78.7	26.9	47.8	16.4	76.9	26.9

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1).

من خلال بيانات الجدول رقم (2) يتضح أن متوسط الناتج المحلي من النفط سجّل أدنى معدل له في عقدي الثمانينات والتسعينات، إذ لم يتعدَّ نسبته 35.5% من إجمالي مساهمة النفط في الناتج المحلي خلال الفترة نفسها، كما سجل الانحراف المعياري لنسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي خلال الفترة ذاتها 8.2، ويتضح أن هذا المؤشر آخذ في الازدياد مع مرور الزمن، ففي الوقت الذي كان حتى فترة السبعينيات 6.3، وصل خلال الفترة المحصورة بين 2002م و 2024م إلى 9.2، وهذه الفترة سجلت أعلى المعدلات في

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3420

الانحراف المعياري لمساهمة قطاع النفط في الإنتاج المحلي، لما شهدته هذه الفترة من أحدث تغيير في الأحوال السياسية وما ترتب على ذلك من أحداث كان لها تداعياتها على استقرار إنتاج النفط وتصديره، وهذا يدل على أن التذبذب في مساهمة النفط في الإنتاج المحلي مستمرة في اضطراد، ويعني ذلك عدم استقرار النمو الاقتصادي في هذا القطاع بفعل العوامل التي سبق ذكرها، وبصفة عامة وخلال الفترة من 1963م حتى عام 2024م وبسبب العلاقة العكسية بين مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي مع القطاعات الأخرى، يظهر أن الانحراف المعياري في نسبة مشاركة القطاعات غير النفطية، لا يختلف كثيرا عن نظيرها في القطاع النفطي، حيث بلغ الانحراف المعياري في الأولى 16.4 بينما وصل في الإنتاج النفطي إلى 15.7.

بصفة عامة وكما هو سمة عدم الاستقرار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الممتدة من ستينيات القرن الماضي حتى عام 2024م المبيّن في الشكل المبيّن أعلاه، تُظهر كذلك بعض الإحصاءات المتفرقة بوضوح تذبذب نسب مساهمة الناتج المحلي النفطي وغير النفطي، حيث تراوحت نسبة مساهمة الناتج المحلي غير النفطي بين أدنى نسبه البالغة حوالي 21% عام 2008م إلى أعلى نسبة المسجلة عام 1996م والتي تجاوزت 76% من إجمالي الناتج المحلي في البلاد، في حين بلغت مساهمة الايرادات النفطية أدنى مستوياتها في عام 1993م كما سبق الذكر، وسجلت أعلى نسبة لمساهمة الريع النفطي في الناتج القومي عام 2005م حيث بلغت 69.7%، في حين انكمش الاقتصاد الليبي عام 2020م عن السنوات التي سبقتها إلى نحو 31% بفعل تراجع صادرات النفط جراء الحرب والأزمات السياسية التي تعاني منها ليبيا منذ أحداث عام 2011م (International Bank for Reconstruction and Development, 2021, p6)

أثر الاقتصاد الريعي على القطاعات الإنتاجية في ليبيا:

أوضحت (**حميدة أبورونية**) أنَّ من أهم آثار اعتماد الاقتصاد اللِّيبي على النفط أن يجعله عرضة لما يُسمّى بالصدمات النفطية، حيث شكل قطاع النفط في الاقتصاد الليبي عام 2010م نحو 94% من ايرادات النقد الاجنبي و60% من عائدات الدولة و30% من النَّاتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ الإنتاج النفطي 1.65 مليون برميلاً يوميًّا من احتياطي يقدر بحـوالي 41.5 مليار برميل، وبَلغَ دَخلُ الفرد في تلك الفترة حوالي 4400 ديناراً ويعد

هذا الأعلى في دول أفريقيا (أبورونية، 2021، ص39).

توزيع القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة:

لأنّ هدف هذه الورقة البحثيّة يدور حول الريع الاقتصادي أو ما يعرف بالاقتصاد الأحادي وأثره على القطاعات الإنتاجية المتمثل أهمها في الزراعة والصناعة لذا آثرنا في هذا الجزء أن تكون دراسة القوى العاملة في ليبيا حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسة الثلاثة، وفق تقسيم (**كولن كلارك**) والمتمثلة في الحرف الأولية (**Primary callings**) وهي تلك الحرف التي تتعامل مع الطبيعة مباشرة كالزراعة والتعدين والصيد، وحرف ثانوية (**Secondary Pursuits**) وهي تلك التي تعتمد على الحرف الأولية أي تحويل منتجاتها وخاماتها الزراعية والمعدنية إلى مادة قابلة للاستهلاك (الصناعة التحويلية)، والحرف الثالثة (**Tertiary**) وهي حرف تخدم أصحاب الحرف الأولية والثانية، وتتضمن التجارة والخدمات العامة والخاصة نحو التعليم والدفاع والمال والقضاء والإدارة والنقل والطب والخدمات الشخصية وغيرها. (أبوعيانة، 2000، ص109؛ حمدان، 1972، ص17؛ عامر،1994، ص214؛ المنصوري، 2019، ص62)

التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة:

من خلال الشكل رقم (2) يظهر بوضوح الاضطراد في حجم القوى العاملة اقتصادياً في قطاع الخدمات، إلى جملة العاملين في الأنشطة الرئيسة الثلاثة في ليبيا، منذ خمسينيات القرن الماضي حتى عام 2006م، فترة آخر تعداد رسمي صادر في البلاد، وعلى الرغم من أن حجم العاملين في القطاع الثالث (الخدمات) كان يشكل نسبة كبيرة فاقت نصف جملة العاملين اقتصادياً في ليبيا عام 1954م، في حين مثل حجم العاملين في القطاع الثاني (الصناعات التحويلة) وزنًا نسبيًا بلغ 34.8% من إجمالي العاملين اقتصادياً في البلاد في العام ذاته، ويَظهرُ الانتعاش جَليًّا في القطاع الثاني خلال الفترة من (1954- 1964م) حيثُ رَبَت نِسبة العامِلينَ في هذا القطاع إلى 44.5% من جملة العاملين اقتصادياً في التّعداد اللّاحق عام 1964م، في حين تَراجعت نِسبة العاملين في قطاع الخدمات إلى 38.5% من جملة العاملين اقتصاديا في العام ذاته، وهذا لا يعني تراجع مطلق في حجم القوى العاملة في القطاع الثالث حيث ازداد حجم القوى العاملة من حوالي 28899 عام 1954م في هذا القطاع إلى 138078 عامل عام 1964م، بل يعزى تأثر وتراجع الوزن

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3420

النسبي في هذا القطاع إلى نسبة التغير الكبيرة في عدد العاملين في الصناعات التحويلية التي بلغت 38% بعد أن زاد حجم العاملين في هذا القطاع من 44076 إلى 60811 عاملاً خلال الفترة من (1954- 1964م) ما يعكس ذلك وبشكل واضح اهتمام الدولة بمجال الصناعات التحويلية في تلك.(المملكة الليبية المتحدة، 1954، ص227).

شكل (2) التوزيع النسبي لعاملين اقتصاديا على اقسام النشاط الاقتصادي الرئيسية في ليبيا خلال 1954م – 2006م.

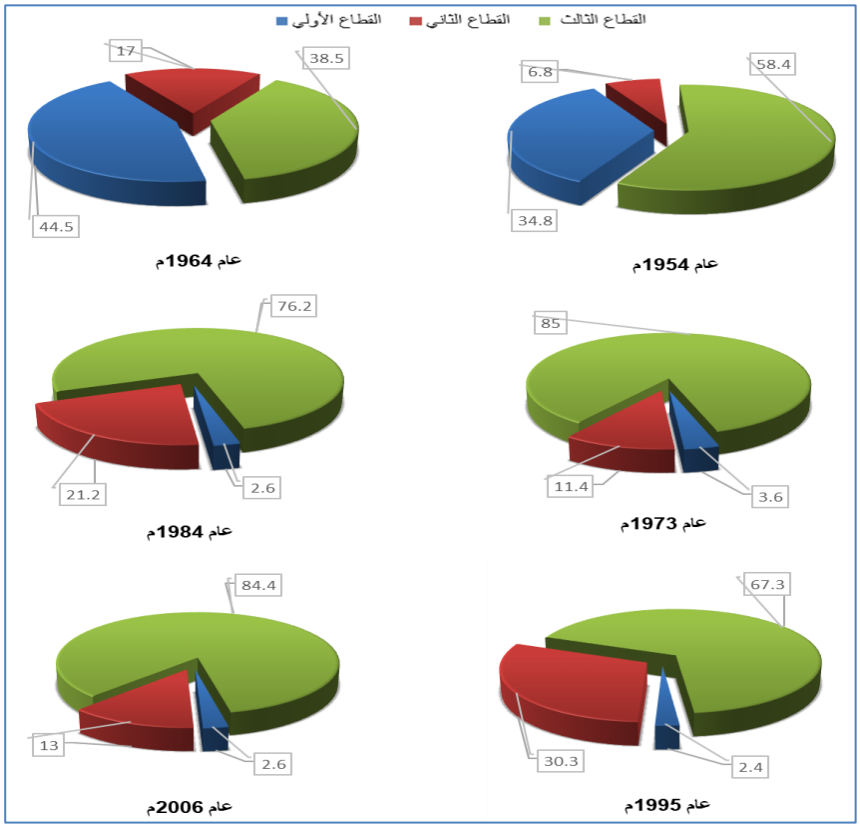

المصدر: عمل الباحث اسناداً على:

- المملكة الليبية المتحدة، التعداد العام للسكان، النتيجة النهائية،1954م ص227.
- المملكة الليبية، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان، 1964م ص53.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1973م، ص ص، 80 – 81 .
- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1984م، ص ص، 190 - 193.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995مص266.
- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م، ص ص 185- 189.

من خلال الشكل ذاته تتّضح الملامح الأولى لأثر القطاع النفطي في التركيب الاقتصادي متمثلةً في الطّفرة التي تحققت في نسبة العاملين اقتصاديا في قطاع الخدمات إلى إجمالي العاملين اقتصاديًّا في كل القطاعات، حيث بلغت 85% عام 1973م بنسبة تغير وصلت إلى 29.7%، تم اتجه معدل حجم العاملين اقتصادياً في قطاع الخدمات خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي إلى تَراجُعٍ نِسبيّ، حيث مثلت نسبة حجم العاملين اقتصادياً في قطاع الخدمات إلى إجمالي العاملين اقتصاديا في القطاعات الأخرى إلى حوالي 76% ثم 67.3% عاميّ 1984 و1995م على التوالي، ذلك نتيجة لِاضمحلال عوائد النفط من تدني أسعار صادراته والأزمات السياسيَّة لليبيا مع دول الغرب في تلك الفترة، وازداد حجمُ العاملينَ في قطاعِ الخَدمات عام 2006م لِيُشكِّل ما مِقداره 84.4% من إجمالي العاملين اقتصادياً في البلاد بِشتَّى القِطاعات بسبب رفع الحصار وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي بعد عام 2002م.

شكل (3) التغير النسبي في حجم العاملين اقتصاديا حسب القطاعات الإنتاجية الرئيس في ليبيا من 1954 حتى 2006م.

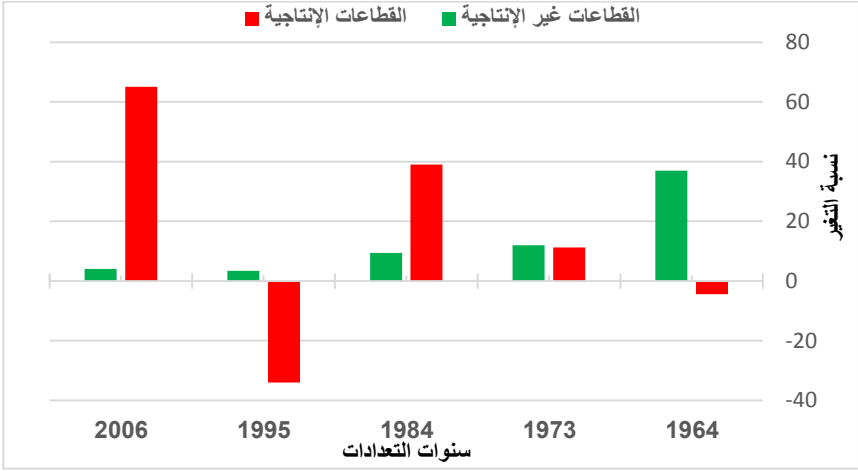

المصدر: عمل الباحث اسناداً على:

- المملكة الليبية المتحدة، التعداد العام للسكان، النتيجة النهائية،1954م ص227.
- المملكة الليبية، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان، 1964م ص53.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1973م، ص ص، 80 – 81 .
- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1984م، ص ص، 190 - 193.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995مص266.
- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م، ص ص 185- 189.

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3420

على الرغم من أن الأوزان النسبية للتركيب الاقتصادي تظهر بنية وتوزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية، إلا أنها لا تعطي الصورة الحقيقية عن مدى التغيرات في الهيكل الاقتصادي لذا آثرت في هذا الجزء من الدراسة أن نستند إلى مؤشر نسبة التغير خلال فترات التعدادات لمعرفة درجة التغيّر في حجم القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسة، ومن خلال الشكل (3) الذي يبيّن نسبة التغير في حجم القوى العاملة بالقطاعات الخدمية والإنتاجية، الذي ضُمن فيهِ عدد القوى العاملة في قطاعي (الصناعات والزراعة) مع (النفط) لتكون المقارنة في خدمة هدف الدِّراسة، حيث تُشكِّل هذه القطاعات معًا النشاطات الإنتاجية، ويظهر أنَّ نِسبة التَّغيُّر في العاملين بالقطاعات الإنتاجية كانت أقل منها في القطاعات غير الإنتاجية خاصة في الفترة من 1964 حتى 1995م، وكانت أفضل حالات التغير في حجم القوى العاملة في القطاع الإنتاجي خلال الفترة الممتدة بين عامي 1995م و2006م، ومرد ذلك انتعاش إيرادات النفط بعد رفع العقوبات على ليبيا عام 2002م، جراء أزمة لوكربي كما سبق الذكر، وتعكس هذه القراءة في تراجع نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية ضعف الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النَّفطي، حيث سَجَّلت نسبة لم تتعدّ 16.7% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة من 1988 حتى 2003م، ويبقى بذلك هذا القطاع ضَعِيفا مقارنة بالبلدان المجاورة في شمال أفريقيا. (البنك الدولي، 2006م، ص8)

الاتجاه العام لتطور القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة:

من خلال تتبُّع ظاهرة نمو القوى العاملة في القطاعين الرئيسين الإنتاجيين والذي يشمل الحرف الأولية والثانية (الزراعة والمناجم والصناعات) والقطاعات غير الإنتاجية المتمثلة في الخدمات (الخدمات والمرافق الاجتماعية والمالية) يظهر بوضوح من خلال الجدول رقم (3) أثر عائدات النفط في اضمحلال قوة العمل في القطاع الإنتاجي، وانتعاشها في القطاعات غير الإنتاجية حيث سجل أعلى معدل له في القوى العاملة بالقطاعات الإنتاجية في عامي 1964مو 1973م، والتي يمكن أن يطلق عليها العهد الذهبي في ليبيا، لِما تميّزت به هذه الفترة من ارتفاع في أسعار النفط والاستقرار السياسي، الذي ترتب عليه استغلال ريع النفط في التنمية الاجتماعية، ما نعكس ذلك على اضمحلال القطاعات الإنتاجية الأخرى وقد سجل معدل نمو القـوى العاملة في الخدمات معدلاً قدره 37% و 12% على التـوالي

في الفترة ذاتها.

جدول (3) معدل نمو القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية والخدمات في الفترة من 1964م حتى 2006م.

السنة	القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية		القوى العاملة في القطاعات غير الإنتاجية	
	العدد	معدل النمو	العدد	معدل النمو
1954	264914	-	28899	-
1964	219921	-1.6	138078	37
1973	244677	1.2	286787	12
1984	340339	3.5	583363	9.4
1995	222957	-3.1	802126	3.4
2006	366942	5.8	1160747	4

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على:

- المملكة الليبية المتحدة، التعداد العام للسكان، النتيجة النهائية،1954م ص227.
- المملكة الليبية، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان، 1964م ص53.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1973م، ص ص، 80 – 81 .
- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1984م، ص ص، 190 - 193.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995مص266.
- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م، ص ص 185- 189.

تأتي فترة الثَّمانينيات لتُبرهن على ارتباط انتعاش قطاع الخدمات بالمردود النَّفطي، حيث ظل فيها معدل النمو بالقوى العاملة في القطاعات غير الإنتاجية مرتفعا على الرغم من أنه تراجع عن مستوى الفترة السابقة حيث بلغ 9%، بينما كانت معدلات النمو في القوى العاملة بالقطاعات الإنتاجية في مستويات متدنية مقارنة بنظيراتها في القطاعات غير الإنتاجية، حيث سجلت بعض معدلات النمو فيها قيم سالبة كان ذلك في عامي 1964م و1995م فقد وصلت إلى 1.6-% و 3.1-% على التوالي، بينما سجل معدل نمو القوى العاملة في القطاعات نفسها أعلى معدلاته عام 2006م والذي قدر بحوالي 5.8%، ونعتقد أن ذلك يعود إلى التغير الذي طرأ على سياسة الدولة بالتوجه إلى تشجيع القطاع الخاص في سبتمبر 2003م وخصخصة ما يزيد على 360 شركة تابعة للقطاع العام بتلك الفترة وفتح المجال أمام المستثمرين في إنشاء المشاريع الإنتاجية، وهو تحول يعتبر الأكبر والأهم على صعيد التحولات التي عرفتها البلاد في بنيتها الاقتصادية والفلسفة التي تحكم النشاط الاقتصادي. (بسيكري، 2006).

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3420

الناتج المحلي وعلاقته بالقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية:

إن من أهم مثالب الاقتصاد اللِّيبي هو اختلال الهيكل الإنتاجي الذي يُعَدُّ من أبرز مظاهر الاختلالات الهيكلية وتعني (**سهام يوسف**) بذلك، عدم التجانس في التوزيع النسبي للإنتاج على الأنشطة الاقتصادية والتوزيع النسبي للأيدي العاملة على نفس تلك الأنشطة. (علي، 2015م، ص63).

جدول (4) التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي والأيدي العاملة في القطاعات الاقتصادية في ليبيا.

القطاع	البيان	السنوات			
		1982	2000	2005	2009
الزراعة	الناتج المحلي	0.031	0.0817	0.021	0.036
	القوى العاملة	0.154	0.165	0.070	0.052
	درجة الاختلال	0.123	0.083	0.049	0.016
الصناعة	الناتج المحلي	0.036	0.073	0.046	0.055
	القوى العاملة	0.077	0.126	0.091	0.072
	درجة الاختلال	0.041	0.053	0.045	0.017
البناء والتشييد	الناتج المحلي	0.131	0.061	0.040	0.073
	القوى العاملة	0.292	0.153	0.028	0.024
	درجة الاختلال	0.161	0.092	0.012	0.049
الخدمات	الناتج المحلي	0.325	0.405	0.236	0.39
	القوى العاملة	0.462	0.527	0.792	0.85
	درجة الاختلال	0.137	0.122	0.556	0.45
النفط	الناتج المحلي	0.474	0.378	0.655	0.47
	القوى العاملة	0.012	0.027	0.017	0.01
	درجة الاختلال	0.462	0.351	0.638	0.46
درجة الاختلال		**0.924**	**0.701**	**1.3**	**0.99**

المصدر: سهام يوسف علي، عبدالله إبراهيم نور، أثر النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي على التشغيل في ليبيا، مجلة سبها، مج 14، العدد 1،2015م، ص64.

ووفق بيانات الجدول (4) فإن نصيب القطاع النفطي من الإنتاج المحلي الإجمالي بلغ 47% في سنة 2009م، في حين كانت مساهمته في التشغيل 0.1%في السنة ذاتها، وهذا يعني أن هذا القطاع غير قادر على توفير فرص عمل وشغل مستدامة، وبينما لم تتجاوز مساهمة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي 39% استحوذ على ما يقدر بـ 85% من

إجمالي القوى العاملة في البلاد في السنة ذاتها، ومرد ذلك كون الاقتصاد اللِّيبي ريعي أحادي يستند على خام النفط المتزامن مع التوسع في قطاع الخدمات، وهذا يُعَدُّ مؤشرًا لِضعف البنية الاقتصاديّة وتأخر قطاع الإنتاج الناجم من ارتفاع معدل قطاع الخدمات الذي يؤدي إلى أضعاف معدل النمو في القطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة الصناعة والزراعة، ومن بيانات الجدول ذاته يَتَّضح أن أكثر قطاعين ساهما في زيادة درجة الاختلال في التّركيب الاقتصادي في ليبيا هما قطاعَي الخدمات والنفط ففي الوقت الذي بلغت فيه درجة الاختلال في قطاع الخدمات 0.45 عام 2009م، سَجَّلت في قطاع النفط 0.46 في السنة ذاتها.

علاقة معدل النمو في الناتج المحلي غير النفطي بمعدلات النمو في القوى العاملة:

تظهر من بيانات الجدول المبين أدناه أن معدلات الناتج المحلي غير النفطي لا تَتَوافق مع معدلات نمو القوى العاملة الاقتصادية فيها، حيث يُلاحظ في بعض الفترات أن معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي كانت موجبة ومرتفعة في حين تناظرها معدلات نمو في مستوى التَّشغيل مُنخفضة وسالبة، ففي عام 1991م بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من إيرادات النفط حوالي 0.05، بينما تراجعت معدلات نمو القوى العاملة بمقدار 0.005 – ، كذلك في عام 2001م، حيث بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.33 بينما نمو العمالة لم يتعد 0.002، وهذا مؤشر على أن الاقتصاد اللِّيبي غير قادر على خلق فرص عمل حقيقية بسبب الاعتماد على إيرادات قطاع النفط المتميز بقدرته الضعيفة على تشغيل القوى العاملة.

وعلى النقيض نلاحظ في الفترات 1984م و1987م أن معدل الناتج المحلي الإجمالي سَجَّل انخفاضًا بالسالب على التوالي حوالي 0.03 – و 0.7 –، وقابل ذلك ارتفاع في معدلات القوى العاملة بمقدار 0.20 و0.03 على التوالي في الفترة ذاتها (علي و نور؛ 2015، ص64) ويتناقض ذلك مع العلاقة العكسية بين ارتفاع معدل البطالة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حيث كلما يزداد إجمالي الناتج المحلي ازداد نصيب الفرد منه، ويتبع ذلك تراجع وانخفاض في معدلات البطالة، (عريقيب، 2022م ص669) فالاقتصاد الريعي بطبيعته ساعيًا لمتطلبات الإنتاج يتحمل أعباء العمالة في القطاعات الإنتاجية الأخرى، حتى من خارج نطاق حدود الدولة، (Baiman, 2011, P24) يُشير ذلك إلى أن ثَمَّة عوامل أخرى تشاطر النُّمو الاقتصادي في تشغيل القوى العاملة المتمثل أهمها في سياسات التعيين والتشغيل لأعــداد كبيرة من القوى العاملة فوق قدرة سوق العمل مع تدني مستوياتهم

الإنتاجية كأسلوب لمعالجة تفاقم معدلات البطالة في البلاد .

جدول (5) علاقة معدلات النمو في الناتج المحلي غير النفطي بمعدلات نمو القوى العاملة للفترة من 1983حتى 2009م.

السنة	معدل النمو في الناتج المحلي غير النفطي	القوى العاملة
1983	0.03	0.0.7
1984	- 0.03	- 0.20
1987	- 0.73	0.03
1991	0.05	- 0.005
1993	0.05	0.06
1996	0.04	0.03
1999	0.01	0.04
2001	0.33	0.002
2005	0.15	0.04
2009	2.17	0.03

المصدر: سهام يوسف علي، عبدالله إبراهيم نور، أثر النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي على التشغيل في ليبيا، مجلة سبها، مج 14، العدد 1،2015م، ص65.

العمالة حسب الإنتاج الإجمالي المحلي في اقسام الأنشطة الاقتصادية الرئيسة:

يُعَدُّ المعدل الخام للنَّشاط الاقتصادي من أبسط المقاييس المقارنة لمعرفة مدى إسهام السُّكَّان في النَّشاط الاقتصادي، فهو يُمثِّل النسبة المئوية للسُّكّان ذوي النشاط الاقتصادي من جملة السُّكَّان في جميع الأعمار مضروبًا في مئة، وهذه النسبة تُعطي فكرة عن حجم السُّكَّان الذين يَقُومون بالعمل، ومن تَعتمد عَليهِم الحياة الاقتصادية فعلاً في المجتمع، فكلَّما ارتفعت النِّسبة دَلَّ ذلك على زيادة العناصر السُّكّانية المنتجة على حساب العناصر غير المنتجة وبالعكس، (هادي وغياض،2022م، ص866) وللتعرف على التوزيع النسبي للقوى العاملة في النشاط الاقتصادي حسب الناتج الإجمالي المحلي فضلنا مقارنتها وفق القطاعات الاقتصادية الرئيسة، فأبرز اهتمامات الجغرافية الاقتصادية تتمحور حول عملية الإنتاج في هذه القطاعات، فهي تمثل الجانب الأكبر من دراسات الجغرافية الاقتصادية الخاص بنشاط الإنسان في إنتاج السلع المختلفة.

ومن خلال بيانات الشكل رقم (4) يظهر أثر الاقتصاد الريعي بينًا في التفاوت الكبير والعكسي بين تركز القوى العاملة وحجم المساهمة في الإنتاج المحلي حسب أقسام النشاط

الاقتصادي الرَّئيسة، فأغلب الدِّراسات حول نشأة وسلوك الدولة الريعية، أو ما يُعرَف بِلعنة الموارد، تُشِيرُ إلى وجود عَلاقة تربط بين وفرة الموارد الطبيعية وتباطؤ النُّمو الاقتصادي، حيث تَمَ تفسير العلاقة بين الوفرة في الموارد الطبيعية وبين فقر التَّنمية من خلال مَدرستين فِكرِيَّتَيْن هما مدرسة العلوم السِّياسِيَّة والمدرسة الاقتصاديَة، ويرى الاقتصاديون أن آثار الريع يأتي في شكل نمو قطاعات إنتاج السلع غير القابلة للتبادل الدولي (لاسيما الخدمات) بمعدلات أعلى من معدلات النمو في أنشطة إنتاج السلع القابلة للتبادل الدولي، وحيث تنكمش القطاعات التقليدية مقابل ازدهار قطاعات أخرى، كالتجارة والمقاولات والمكاتب الهندسية والاستشارات الاقتصادية والقانونية وملكية المساكن والعقارات والإدارة، حيث يؤدي الثراء السريع للمستفيدين من الريع النفطي إلى ظهور أنماط أخرى من الريع، هو ريع العقارات والوكالات التجارية والتخليص الجمركي المحسوب على القطاع الثالث (الخدمات) .(Kaya, et al, 2019, p2).

شكل (4) التوزيع النسبي للناتج الإجمالي المحلي والقوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة.

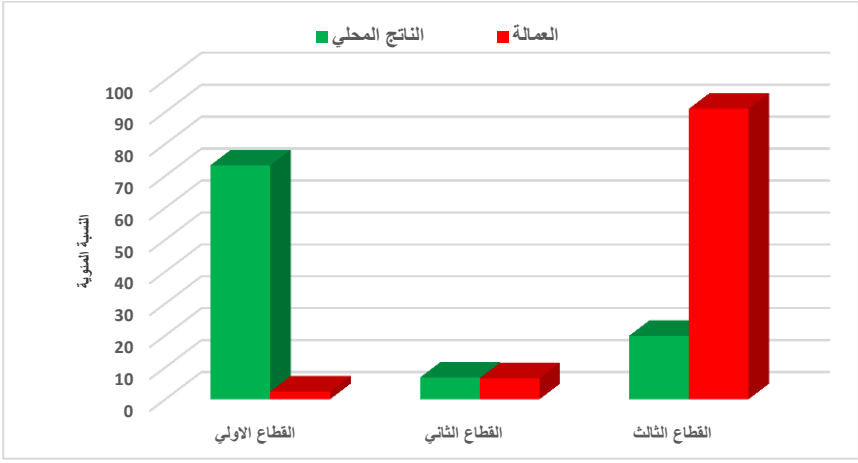

المصدر: عمل الباحث استنادًا إلى: عبدالناصر عز الدين بوخشيم، الدولة الريعية: ثقافة تقاسم الثروة بدلاً من انتاجها، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد24، العدد 1، 2016م ص33.

يظهر من بيانات الشكل ذاته أن القطاع الأولي المتمثل في استغلال واستخراج الخامات والموارد الأولية سواء كانت على سطح الأرض أو في باطنها، والذي يقابله في ليبيا إنتاج النفط والغاز أن نسبة مساهمة هذه الحرف تشكل حوالي 73.3% من إجمالي الناتج

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3420

المحلي في كل القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بينما لا تتجاوز نسبة العمالة في هذا القطاع 2.4% من إجمالي العاملين في مختلف القطاعات الإنتاجية في البلاد، وهذا يشير إلى أن أغلب العاملين اقتصاديا في ليبيا والذي يصل وزنهم النسبي إلى حوالي 97.6% من إجمالي كل العاملين اقتصادياً في البلاد لا يسهمون إلا ما مقداره 26.7% في إجمالي الإنتاج المحلي، أي بمعني أن الإنتاج الاقتصادي الفعلي المتمثل في السلع الملموسة القابلة للتبادل الدولي تقع على عاتق فئة قليلة من السكان، وأن الفئة العريضة من السكان يعتمدون بشكل مباشر على إيرادات وإنتاج القطاع الأولي، ما يجعل ذلك الاقتصاد الوطني هشًّا موسومًا بالخلل وعدم التوازن بين حجم العاملين اقتصاديا في القطاعات الاقتصادية الرئيسة وبين الوزن النسبي لمساهمتها في إجمالي الإنتاج المحلي بالبلاد.

لا شك بأن حل المشاكل الاقتصادية يرتبط بالقوى العاملة المنتجة، وأن عدد القوى العاملة المنتجة بالنسبة إلى العدد الإجمالي للسكان يسهم في تحديد القدرة الإنتاجية للدولة، (حسين، 1996م ص217) ويسمى الهيكل الاقتصادي الليبي بالعقد الاجتماعي الريعي (صفقة الريع، أو صفقة الحُكم) الذي توزع فيه الحكومة الريعية الثروة المتراكمة على المجتمع من خلال الخدمات وبرامج الإعانات الاجتماعية والوظائف الحكومية مقابل منع المجتمع من الوصول إلى السلطة السياسية، ذلك لأن الثروة تُكتسب من خلال استخراج وبيع الموارد الطبيعية القيّمة تحت سيطرة كاملة للحكومة، والتي تُدار بشكل أساسي من قبل مجموعة من النخبة الحاكمة، فتصبح الدولة الريعية هنا هي المسؤول على توزيع الثروة، بدلاً من استخلاص الريع من السكان بأي شكل من أشكال (الكواز و حسين، 2018، ص212) وبهذه النتيجة الخاصة بطبيعة وسمة الاقتصاد الريعي (سمة عدم الاستقرار، أو الاقتصادي الأبويّ) يمكننا القول أن قوة اقتصاد الدولة لا يعتمد فقط على حجم الصادرات ومقدار مساهمتها في الإنتاج المحلي، بل أيضًا طبيعة تلك الصادرات إذا ما كانت مواد خام أم سلع منتجة، فالأولى يمكن أن نُسميها الصادرات غير السيادية أو التابعة التي تولّد اقتصادًا متذبذبًا غير مستقر، كونها عرضة لعوامل خارجية تتمثل في تقلبات الأسعار العالمية، وما تتعرض له الدولة المصدرة من أزمات سياسية، على عكس الصادرات من السلع المنتجة التي نعتقد بأنها تخلق اقتصاد سيادي مستقر ومستقل لا يتأثر بالعوامل الخارجية.

النتائج:

1. اعتماد الاقتصاد الليبي على إيرادات النفطي كمصدر رئيس للناتج المحلي، ففي أغلب الفترات تجاوزت مساهمة النفط فيها نسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس ذلك هشاشة الاقتصاد الليبي وعدم استقراره لارتباطه بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية.
2. أدى الهبوط في أسعار النفط خلال فترة التسعينيات إلى انخفاض مساهمة النفط في الناتج المحلي إلى أدنى مستوياتها.
3. تأثرت الإيرادات النفطية في البلاد سلبًا بالأزمة السياسية الناتجة عن قضية لوكربي، وفي المقابل ساهم رفع العقوبات الدولية عام 2002 في إنعاش الأداء النفطي بشكل واضح.
4. ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في التسعينيات من الإنتاج المحلي ذلك كان نتيجة انخفاض تراجع مساهمة قطاع النفط وليس تحسنًا فعليًا في أدائها.
5. يتصف الاقتصاد الليبي بحالة تذبذب مستمرة في مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع الانحراف المعياري من 6.3 في السبعينيات إلى 9.2 بعد 2002، مما يعكس تزايد حدة التذبذب في الاقتصاد الليبي.
6. سجل متوسط مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي أدنى مستوياته له خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات (35.5%)، نتيجة عوامل تتعلق بأسعار النفط في السوق العالمي والأوضاع السياسية.
7. سجّلت القطاعات غير الإنتاجية (الخدمات) نسبة تفوق 50% من إجمالي القوى العاملة منذ خمسينيات القرن الماضي وبلغت النسبة ذروتها عام 1973م (85%)، ما يعكس تحوُّلًا تدريجيًا في نمط الاقتصاد نحو الريع والخدمات بسبب الاعتماد على القطاع النفطي.
8. ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الثاني من 34.8% عام 1954م إلى 44.5% عام 1964م، مما يدل على تبنّي الدولة سياسات تنموية مبكّرة في مجال الصناعات التحويلية في عهد المملكة.
9. أسـهم الاعتماد الكلي على إرادات النفـط خاصة بعد عـام 1970 في تضخيم حجم

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3420

القوى العاملة في قطاع الخدمات مع غياب واضح للاستثمار المتوازن في القطاعات الإنتاجية.

10. ظهر من خلال الدراسة أن هناك اختلالًا بنيويًا مزمنًا في الاقتصاد الليبي، من خلال قيم نسبة التغير في حجم القوى العاملة خلال الفترة من 1964 حتى عام 2006م ويتمثل ذلك في ضعف النمو في القطاعات الإنتاجية مقابل التضخم الوظيفي في القطاع الخدمي، ما يعكس هشاشة قاعدة الإنتاج الوطني واستمرار الطابع الريعي للاقتصاد.
11. شهدت القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية (الزراعة، المناجم، الصناعة) أعلى معدلات نمو لها في عامي 1964م و1973م، في حين تراجعت وسُجلت معدلات نمو سالبة في 1995م (–3.1%)، مقابل استمرار نمو قطاع الخدمات بنسبة 9%، ما يعكس ذلك تصاعد اعتماد الاقتصاد على قطاع الخدمات المموَّل من النفط.
12. استمرار قطاع الخدمات في اتجاه تصاعدي كلما ازدادت الإيرادات النفطية، ما يعكس اعتماد هذا القطاع في تشغيله وتمويله وتوسعه على إيرادات الريع النفطي، وليس على إنتاج ذاتي أو نشاط اقتصادي متكامل داخل القطاع.

التوصيات:

1. تبني سياسات اقتصادية تسهم في تقليل من الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، من خلال العمل على تنويع الاقتصاد، المستند إلى تطوير القطاعات التقليدية (الزراعة والصناعة التحويلية) ودعوة الاستثمار المحلي والأجنبي بتقديم حوافز مالية وضريبية للاستثمار الوطني في القطاعات الإنتاجية للمشاركة في عملية إنتاج غير ريعية، تستوعب القوى العاملة بما يكفل استدامة التشغيل ويحدّ من التبعية لعائدات النفط المتقلبة وتعزز من استقلالية ومرونة الاقتصاد الوطني أمام تقلبات السوق العالمية والتوترات الجيوسياسية.
2. توصي الدراسة بضرورة إعادة تأهيل الكوادر البشرية وتوجيه التعليم الفني والتقني من خلال تطوير سياسات التعليم والتكوين المهني لربط المهارات باحتياجات السوق بما يلبّي حاجات القطاعات الإنتاجية، ويحقق تدريجيًا الاعتماد المفرط على القطاع الخدمي.

المصادر والمراجع:

- أبو عيانة، فتحي محمد. (2000م). **الجغرافية الاقتصادية**. ط5. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت.
- أبورونية، حميدة. (2021م). أثر الريع الخارجي على الاقتصاد الليبي وكيف ننقل لاقتصاد انتاجي تنافسي". مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية. العدد 3.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا. (2020). **دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق**. (الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي). بيروت.
- بلق، بشير عبد الله. (2019م). **محددات النمو الاقتصادي في الاقتصادي الليبي للفترة 1962–2010م**. مجلة جامعة صبراتة العلمية. العدد 5.
- البنك الدولي. (2006). **مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا**، تقرير اقتصادي لعام 2006م.
- بوخشيم، عبدالناصر عزالدين. (2016م). **الدولة الريعية: ثقافة تقاسم الثروة بدلا نت انتاجها**. مجلة البحوث الاقتصادية. المجلد 24. العدد 1.
- حسين، عدنان السيد. (1996م). **الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المُعاصر**. ط2. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- حمدان، جمال. (1972م). **جغرافية المدن**. ط2. عالم الكتب. القاهرة.
- ساسي، سامي عمر. ومسعود، يوسف يخلف. (2018م). **النمو الاقتصادي ومحدداته في الاقتصادي الليبي دراسة تطبيقية للفترة 1985–2016م**. مجلة الدراسات الاقتصادية. جامعة سرت. العدد1.
- شهاب، سلام جبار. (ب – ت). **الدول الريعية وصياغة النظم الإقليمية دول الخليج أنموذجا**. الجامعة التكنلوجية.
- ضو، سليماني عمارة. (2018م). **أثر تغير أسعار النفط على مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2016م**. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.
- عامر، ماجدة إبراهيم. (1994م). **التركيب الاقتصادي لسكان ليبيا دراسة في جغرافية السكان**. أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة.
- عبد الله، كنعان حمه غريب. (2017م). **أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي**. مجلة جامعة التنمية البشرية. المجلد 3، العدد 3.

- عريقيب، سعاد عبد السلام. (2022م). **محددات البطالة في ليبيا دراسة قياسية**. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال. إصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي. تحت عنوان رهانات الحاضر وآفاق المستقبل.
- علي، سهام يوسف ونور، عبدالله إبراهيم. (2015م). **أثر النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي على التشغيل في ليبيا**، مجلة جامعة سبها. المجلد 14. العدد 1.
- العيسة، سفيان. (2007م). **تحديات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي نحو اقتصاد أكثر إنتاجية**. مركز كارنغي للشرق الأوسط.
- الكواز، سعد محمود وحسين، عبدالرزاق عزيز. (2018م). **الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص**. المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز. المجلد 7. العدد 2.
- مصرف ليبي المركزي بيان. (2025م). بيان الإيراد والإنفاق لعامي 2022م و2024م".
https://cbl.gov.ly/revenue_and_expendit
- مصرف ليبيا المركزي، **النشرة الاقتصادية**. أعداد متنوعة.
- مصلحة الإحصاء والتعداد. نتائج التعداد العام للسكان لعام. 1973م.
- مصلحة الإحصاء والتعداد. نتائج التعداد العام للسكان لعام. 1984م.
- المملكة الليبية المتحدة. التعداد العام للسكان. النتيجة النهائية،1954م.
- المملكة الليبية. مصلحة الاحصاء والتعداد. التعداد العام للسكان، 1964م.
- المنصوري، آمنة عبد الحميد صالح. (2019م). **تطور توزيع القوى العاملة النسوية على القطاعات الاقتصادية في مدينة بنغازي**. رسالة ماجستير (غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي.
- هادي، حسام صبار وغياض، عدنان عناد. (2022م). **تحليل جغرافي لخصائص التركيب الاقتصادي للسكان في العراق عام 2020م**. مجلة الخليج العربي. مجلد50. العدد الأول.
- الهيئة العامة للمعلومات. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995م.
- ياسر، صالح. (2013م). **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق**. مؤسسة فريدريش إيبرت. بغداد.
- Ali, & Harvie, Charles. (2013). "Oil and economic development Libya in the post Gaddafi era". journal of Economic Modelling. Vol32.
- Baiman, Ron. (2011). Unequal Exchange and the Rentier Economy. Chicago Political Economy Group (CPEG).
- Gyene, Pal Istvan. (2016). ”Rentier states or the relationship between regime stability and exercising power in post soviet central Asia". Journal of Society and Economy. Vol 38. No 2.

– International Bank for Reconstruction and Development. (2021). Middle east and North Africa Region. Libya Economic Monitor.
– Kaya, Abdullah. et al. (2019). Economic Diversification Potential in the Rentier States Towards for a Sustainable Development ATheoretical Model. Journal of Sustainability. Vol 11, No 3.